

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
December 16, 2016 11:35:21 AM GMT+0	+4122 791 85 80	99	5	Received
16/12/2016 10:42	+4122-791-85-80	MISSION DU LIBAN GE		PAGE 01/05

**MISSION PERMANENTE DU LIBAN**  
AUPRES DE  
L'OFFICE DES NATIONS UNIES  
A GENEVE

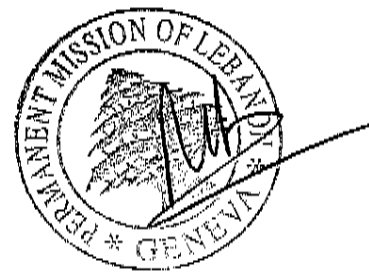
Rue de Moillebeau 58  
1209 Genève

N/Ref. 15/1/29/1 -380/2016.

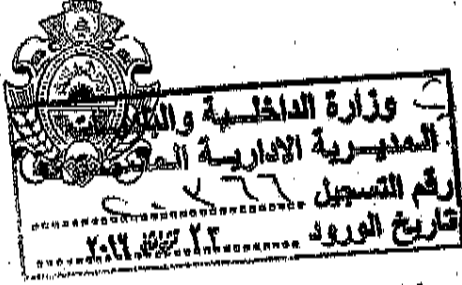
The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to its note TESP/DD/HERSIS/LW/PO dated 27 October 2016, has the honor to enclose herewith the answer of the Lebanese Minister of Interior and Municipalities, concerning "the protection of the human rights of migrants in vulnerable situations".

The Permanent Mission of Lebanon avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 15 December 2016.



Office of the High Commissioner for Human Rights  
Palais des Nations  
1211 Geneva 10



الجمهورية اللبنانية  
وزارة الداخلية والبلديات  
المديرية العامة للأمن العام  
رقم: ١٤/٣٢ / ٢٠١٦  
تاريخ: ٢٠١٦/١١/٣

جانب وزارة الداخلية والبلديات

المديرية الإدارية المشتركة

الموضوع : طلب معلومات حول تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٤/٣٢

بخصوص حماية حقوق المهاجرين .

المرجع : إحالتكم رقم ٢٠٣٦٦ تاريخ ٢٠١٦/١١/٣ .

بالإشارة الى الموضوع وحواباً على إحالتكم المرجع أعلاه، تشير المديرية العامة للأمن العام أنها تلتزم بنصوص القوانين المرعية الإجراء الناطمة لوجود الأجانب على الأراضي اللبنانية، وذلك لناحية دمجهم إلى لبنان وإقامتهم فيه وخروجهم منه، حيث أن هذه القوانين توازي بين المصلحة الوطنية من جهة والتزام حقوق الإنسان وحاجاته وظروف وجوده في بلد أجنبي من جهة أخرى، وهذه القوانين تتسجم على هذا الصعيد مع قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٤/٣٢ بخصوص حقوق المهاجرين ، وذلك في المسائل ذات الصلة بعمل هذه المديرية العامة .

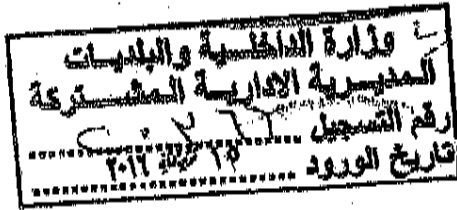
للتفضل بالإطلاع ، بعد أن أجري الإيجاب وفقاً لما تقدم أعلاه .

مكتوب عام الأمن العام  
اللواء عباس إبراهيم



Quality  
ISO 9001

SAI GLOBAL



الجمهورية اللبنانية  
المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي  
هيئة الأركان/ شعبة الاتصال الدولي  
رقم: ٢٠٤/٢٧٧  
تاريخ: ١٠/١١/٢٠١٦

جانب وزارة الداخلية والبلديات

... المديرية الإدارية المشرفة

الموضوع: طلب معلومات حول تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم

١٤/٣٢ بخصوص حماية حقوق المهاجرين .

المستند: إيداعكم رقم ٢٠٣٦٦ تاريخ ٢٠١٦/١١/٣ .

بالإشارة الى الموضوع المشار إليه أعلاه،

متشرفاً بالإفادة ،

... إن حماية حقوق المهاجرين يدخل في صلب ومهام العديد من الوزارات والإدارات

العامة لا سيما وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية .

فيما خصّ قوى الأمن الداخلي ، تجدر الإشارة الى أن المديرية العامة لهذه القوى

يصدر إصدار مذكرة خدمة حول تشكيل فريق عمل من مجموعة من ضباط ذوي

خبرة واختصاص في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان مهمته

وضع مشروع مذكرة خدمة أو مذكرة عامة تُعنى بتعاطي عناصر قوى الأمن

المختصة مع ضحايا الاتجار بالبشر سواء كانوا مواطنين أو مقيمين أو لاجئين ،

وتأمين التنسيق اللازم مع المؤسسات والإدارات المعنية والمنظمات والجمعيات غير

الحكومية التي تعنى بمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وقضايا اللاجئين بشكل خاص

وحقوق الإنسان بشكل عام ، بهدف إعداد ملصق تعريفى يبين حقوق وواجبات

ضحايا هذا النوع من الجرائم .

مع التنويه بأنه سبق أن أعدت لجنة حقوق الإنسان النيابية عام ٢٠٠٨ خطة وطنية

لحقوق الإنسان ومن ضمنها محور يتعلق بحقوق العمال المهاجرين يوضح أوجه

القصور المتعلقة بمؤلاء وسبل تعزيز حقوقهم وأوضاعهم من كافة النواحي .

.../...

-٢-

إن احترام حقوق الإنسان يقع ضمن التزامات لبنان الدولية كونه منصوص عنه في الدستور وهو أن لبنان ملتزم بمبادئ الأمم المتحدة ومواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ومن هنا فإن تعزيز وحماية تمتع جميع المهاجرين بحقوق الإنسان وبالحرريات الأساسية بشكل عام هو التزم أساسي يقع على عاتق الدولة اللبنانية .

إن لبنان يعمل بالحد الممكن لتأمين مبادئ حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين ، بالرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة التي يمر بها .

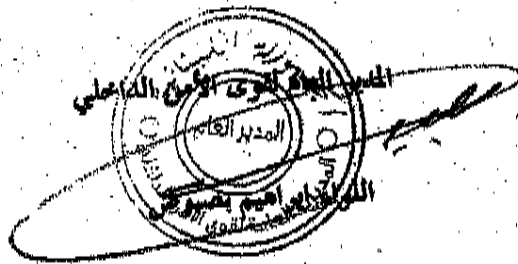
تجدر الإشارة أن لبنان انضم الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وتم إصدار قانون معاقبة جريمة الاتجار بالأشخاص انسجاماً مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال .

أما بالنسبة للاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين فإن لبنان لم يوقع عليها وهو أمر يقع ضمن اختصاص السلطة السياسية .

ومن المعلوم أن لبنان عانى وما زال يعاني مختلف أنواع الأزمات التي نتجت عن الدوح السوري الكثيف منذ أكثر من ٥ سنوات .

وغني عن البيان أن موضوع التعامل مع المهاجرين له بعد سياسي إضافة الى البعد المتعلق بحقوق الإنسان واحترام كرامته .

يرجى التفضل بالاطلاع .



**الموضوع :** طلب معلومات حول تنفيذ قرار مجلس حقوق  
الإنسان رقم ١٤/٣٢ بخصوص حماية حقوق المهاجرين

الجمهورية اللبنانية  
وزارة الداخلية والبلديات  
المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي  
قسم حقوق الإنسان

عدد: ٢٠٦/١١٦

نظرس وقدم

الى العقيد المفتش العام لقوى الأمن الداخلي وكالة

تنفيذاً لأمركم الإجمالي رقم ٢٠٦/٣٣٥١ تاريخ ٢٠٦/١١/٤، وبعد الإطلاع على كتاب وزارة  
الخارجية والمغتربين - مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية وعلى القرار الصادر عن  
مجلس حقوق الإنسان في الدورة الثانية والثلاثين برقم ١٤/٣٢ تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠١٦ نفيد بما يلي :  
ان احترام حقوق الإنسان يقع ضمن التزامات لبنان الدولية كونه منصوص عنه في الدستور وهو ان لبنان  
ملتزم بمبادئ الامم المتحدة ومواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ومن هنا فإن تعزيز وحماية تمتع جميع المهاجرين بحقوق الانسان وبالحرية الاساسية بشكل عام هو التزام  
اساسي يقع على عاتق الدولة اللبنانية.

ان لبنان يعمل بالحد الممكن لتأمين مبادئ حقوق الانسان الاساسية للمهاجرين، بالرغم من الظروف  
الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة التي يمر بها.

تجدر الاشارة ان لبنان انضم الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية  
وبروتوكولاتها، وتم اصدار قانون معاقبة جريمة الاتجار بالاشخاص انسجاماً مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة  
الاتجار بالاشخاص وبخاصة النساء والاطفال.

اما بالنسبة للاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين فإن لبنان لم يوقع عليها وهو امر يقع ضمن اختصاص  
السلطة السياسية.

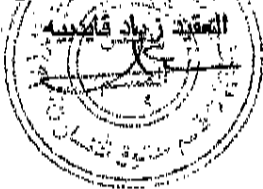
ومن المعلوم ان لبنان عانى وما زال يعاني مختلف انواع الازمات التي نتجت عن النزوح السوري الكثيف  
منذ اكثر من ٥ سنوات.

وخني عن البيان ان موضوع التعامل مع المهاجرين له بعد سياسي اضافة الى البعد المتعلق بحقوق الانسان  
واحترام كرامته.

يرجى التفضل بالاطلاع

بيروت في ٢٠١٦ / ١١ / ٨

رئيس قسم حقوق الإنسان



٢٠١٦